الأمم المتحدة

A/75/966

الجمعية العامة

Distr.: General
21 July 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البنود 15 و 16 و 42 من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة 19 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أخاطبكم بشأن مسألة ذات أهمية قصوى. فقد شهدنا في الأيام الأخيرة تكثيفا لحملة دولية تهدف إلى زعزعة استقرار كوبا وتشويه سمعة حكومتها وتقويض النظام الدستوري في البلد.

وتتم هذه الحملة بتدبير وتمويل وتنفيذ من حكومة الولايات المتحدة، باستخدام الأموال الاتحادية وبدعم من جماعات متشددة مقرها فلوريدا، وبعضها من المعروف والموثّق بوضوح شديد أن له صلات بالأنشطة الإرهابية والتحريض على العنف في كوبا. ويتمثل الغرض العام من ذلك في الترويج للعنف وتأجيج الاضطرابات الاجتماعية وإظهار أن البلد في حالة من الفوضى وأنه بحاجة إلى تدخل أجنبي. بيد أن القصد الحقيقي هو الإطاحة بالنظام الدستوري الذي اختاره الشعب الكوبي بحرية.

والاضطرابات والحوادث التي وقعت في بعض الجهات المحلية في كوبا في 11 تموز/يوليه هي نتاج الخطة التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة لتعريض شعبنا لأكبر قدر ممكن من الضغط في وقت نواجه فيه وضعا معقّدا في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب التضييق الشديد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل إجرامي على كوبا. وقد أثّر ذلك بشدة على السير الطبيعي لاقتصادنا عن طريق تقليص إيرادات الصادرات وإمكانات الحصول على الوقود والأدوية واللوازم الطبية إلى درجة حرجة، وولّد حالات نقص وندرة تؤثر بشكل مباشر على الشعب الكوبي.

270721 260721 21-10036 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد أُثبتت مشـــاركة الولايات المتحدة. فالتمويل الذي تمنحه الوكالات الاتحادية أو المحلية في الولايات المتحدة لتأجيج الفوضـى الداخلية وللحضّ على القيام بأعمال ضـد المؤسـسـات وأعمال إرهابية في كوبا ولتنفيذ هذه الأعمال هو تمويل من المال العام.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشـهد عملية تتمّ على المسـتويين السـياسـي والإعلامي ضـد كوبا بشـكل لا يمكن وصـفه بالتلقائي. وقد صُـمّمت هذه العملية ونُفّذت عبر الفضـاء الإلكتروني تحت الولاية القضـائية لحكومة الولايات المتحدة وبواسطة شركات وجماعات في فلوريدا تتلقّى أموالا اتحادية لتمويل هذه الأنشطة. وبعض هذه الجماعات قد موّل أعمالا إرهابية ضـــد كوبا أو نفّذها أو تربطه بها صـــلات. كما اســـتُخدمت وسـائل التواصـــل الاجتماعي والمنافذ الإعلامية للنشـر المتعمّد للأكاذيب والمعلومات المضـــلِّلة عن الواقع الكوبي. واستُخدمت ضمن منصات التواصل الاجتماعي أدوات وأجهزة باهظة الكلفة تُشغَّل آليا، بما في ذلك أدوات الذكاء الاصـــطناعي، لخلق واقع خيالي وإظهار بلد في حالة من الفوضـــى للإســـهام في تأجيج الاضـطرابات الاجتماعية والدعوة إلى انتفاضـة عامة والتحريض على العنف والتخريب في كوبا. وقد قدمت الحكومة الكوبية أدلة وافرة على مسؤولية حكومة الولايات المتحدة في هذا الصدد.

وتمثّل جزءٌ كبيرٌ من هذه الحملة الدولية ضد كوبا في تشويه صورة استجابة الحكومة لكوفيد-19 والتلاعب بالمؤشرات الوبائية المتصلة بالجائحة والترويج لفكرة أن النظام الصحي ينهار. وفي سردية شديدة الفجاجة يدّعي فيها الجاني الفضـيلة، تحاول الولايات المتحدة أن تلقي باللائمة على الحكومة الكوبية لنقص الأدوية واللوازم الطبية، بينما الحالة الراهنة هي نتيجة مباشـرة لتضـييق الحصـار المفروض من الولايات المتحدة حتى بلغ مستويات غير مسبوقة، وخاصة في سياق تهيمن عليه هذه الجائحة العالمية.

إن الحالة الراهنة في كوبا فيما يتعلق بالجائحة ليســت نتيجة فشــل الحكومة أو انهيار النظام الصحي، بل هي نتيجة لـــ 16 شهرا من مواجهة الجائحة ولعودتها للظهور بقوة في المرحلة الراهنة، علاوة على التضييق الشديد للحصار والقيود المجحفة المفروضة على الشعب الكوبي. وفي واقع الأمر، فإنه بفضل الجهود الاسـتثنائية التي بذلتها الحكومة الكوبية والنظام الصـحي الوطني، اسـتطاع البلد رغم الحالة الراهنة تحقيق معدل 0,67 لوفيات كوفيد-19، وهو معدّل يقلّ بقدر لا بأس به عن المعدل السـائد في منطقتنا أو المعدل العالمي. كما أن كوبا هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي تمكّن من تطوير لقاح خاص به، ولديها أربعة مســارات أخرى مرشّــحة لتطوير لقاحات. وقد تمكنّا أيضــا من إرســال 57 لواءً طبيا لدعم الاســتجابة لكوفيد-19 في 40 بلدا وإقليما. ومع ذلك، تقوم حكومة الولايات المتحدة بمحاولة خبيثة لإظهار أن كوبا قد فشلت في مواجهة الجائحة.

وإن أحداث 11 تموز/يوليه ليسـت نتيجة غضـبة اجتماعية. لقد كانت كوبا ضـحية لعملية سـياسـية وإعلامية تقوم بها حكومة الولايات المتحدة، يجري تدبيرها وتمويلها من أراضـيها ويُسـتخدم فيها الفضـاء الإلكتروني الخاضع لسيطرتها. وأسفرت هذه العملية عن اضطرابات محدودة النطاق لم تحظ بتأييد غالبية الشعب الكوبي. فقد وقعت أعمال تخريب وهجمات عنيفة ضد المؤسسات العامة، بما في ذلك المستشفيات ومراكز الشرطة والمتاجر، وضد موظفين كانوا يحمون أماكن عملهم، وضد مسؤولي إنفاذ القانون ودوريات الشرطة.

ومع ذلك، فقد فشلت الخطة المدبّرة ضد كوبا التي أثارت هذه الحوادث، وذلك بفضل تضافر جهود حكومة كوبا وشـعبها الذي لا تزال أغلبيته السـاحقة تدافع عن الثورة والنظام الدسـتوري. وجرى الحفاظ على السير الطبيعي لعمل المؤسسات العامة في ظل الظروف التي تفرضها حالة الطوارئ الصحية.

وتم اســـتغلال المخاوف المشـــروعة كجزء من الدعوات إلى العنف والتخريب. ولا تزال الحكومة الكوبية ملتزمة تماما بمعالجة تلك الشواغل، كما فعلت دوما لصالح الشعب الكوبي بأسره.

ونحن نشـجب بأشـد العبارات أعمال العنف التي تروّج لها وتنفذها عناصـر إجرامية، بما في ذلك الهجمات على هيئات إنفاذ القانون والمؤسسات العامة، وكذلك التحريض على العنف الذي يأتي معظمه من الخارج. ولم تقم الســلطات الكوبية في أي وقت من الأوقات بالدعوة إلى مواجهات وتبادل للعنف بين المواطنين كما ادّعى البعض بشكل مغرض. لقد لجأنا إلى شعبنا الذي هو، كما كان دوما، البطل في قصة الدفاع عن الوطن ضـــد اعتداءات المرتزقة وهجمات الإرهابيين، وضـــد التخريب الاقتصـــادي والتدابير الاقتصـــادية القســرية وغيرها من خطط زعزعة الاســتقرار. وإن التحريض على انقســام الكوبيين يأتي من الخارج. ولقد كنّا وسنظل دوما بلد سلام.

ونحن نرفض الادعاءات الكاذبة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب هيئات إنفاذ القانون في تعاملها مع أحداث 11 تموز/يوليه. لقد اســتجابت ســلطات إنفاذ القانون للعنف والتحريض على العنف والتخريب وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية بما يتوافق تماما مع الدستور والقوانين الكوبية والالتزامات الدولية لكوبا. وتجري التحقيقات الجنائية لتحديد مســتويات مشــاركة ومســؤولية جميع المحتجزين وغيرهم من الأشخاص المتورطين في أحداث 11 تموز/يوليه. ويجري احترام جميع ضمانات اتّباع الأصول القانونية في إطار من سيادة القانون، وسيستمر ذلك على الدوام.

ورغم أن الحكومة تسيطر بالكامل على الوضـع، فإن الحملة الدولية ضـد كوبا ما زالت مسـتمرة. فبعد 11 تموز/يوليه، جرى تســجيل وتوثيق أعمال أخرى للترويج للعنف والســلوك الإجرامي والتخريب والاضــطرابات الاجتماعية والصــدام في كوبا. ولهذا الســبب، نحثّ الأمم المتحدة وجميع البلدان على عدم ترديد أو دعم هذه الدعايات ضـد كوبا، فهي ترقى إلى مسـتوى التدخل في الشـؤون الداخلية الكوبية وانتهاك ســيادة كوبا. وندعو أيضــا الأمم المتحدة وجميع البلدان إلى تقييم الحالة في كوبا بالاســتناد إلى معلومات موضوعية غير مسيّسة ومؤكدة، وتجنُّب الوقوع في فخ الأخبار الزائفة وحملة التضليل الضخمة.

وعلاوة على ذلك، فإذا ما أراد أي أحد دعم كوبا، وكل مســاعدة مقدّمة بحســن نية هي موضــع ترحيب، فعليه أولا التنديد بالحصــار الذي تفرضــه الولايات المتحدة والدعوة إلى إنهائه فورا. فما من شــيء يفوق الحصار من حيث وطأته الثقيلة وتأثيره السلبي على الحياة اليومية للشعب الكوبي.

ولن تتسامح كوبا، حكومةً وشعباً، مع أي نشاط أو مخطّط إجرامي يُنفّذ ضد النظام الدستوري الذي اخترناه بحرية في إطار ممارسة حقنا في تقرير المصير. وعلى الرغم من كل الصعاب، سنواصل السعي لإقامة مجتمع شامل وديمقراطي ومزدهر ومستدام للجميع، ولتعزيز وحدة الشعب الكوبي بوصفها أهم درع نحمي أنفسنا به من تعطّش حكومة الولايات المتحدة لإخضاع بلدنا لسيطرتها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 15 و 16 و 42 من جدول الأعمال.

(*توقيع*) بيدرو ل. **بيدروسو كويستا**

السفير

الممثل الدائم